وثائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي

Documents of Democratic Transition in the Arab World

يرصد هذا الباب أبرز الوثائق السياسية ذات الصلة بالتحول الديمقراطي في الوطن العربي. وننشر، في هذا العدد، مجموعة من الوثائق من تونس، والسودان، والعراق، وسورية، في المدة 1 آذار/ مارس – 30 نيسان/ أبريل 2023.

كلمات مفتاحية: تونس، السودان، سورية.

Keywords: Tunisia, Sudan, Syria.

الوثيقة (1)

جمعية القضاة التونسيين تحذر من خطورة تصريحات الرئيس التونسي قيس سعيّد تجاه القضاة

جمعيةّ القضاة التونسيين
قصر العدالةّ
تونس

Association des Magistrats
Tunisiens
Palais de Justice
Tunis

تونس في: 04 مارس 2023

بيان

إنّ المكتب التنفيذي لجمعية القضاة التونسيين وفي سياق الضغوطات الكبيرة وغير المسبوقة التي يتعرض لها القضاء على إثر الإيقافات والتتبعات التي شهدتها البلاد في المدة الأخيرة والتي شملت نشطاء سياسيين وقضاة ومحامين ونقابيين وصحفيين وإعلاميين وما صاحبها من تهديد ووعيد موجه للقضاة المتعهدين بتلك الملفات من رئيس الجمهورية أعلى هرم الدولة ومن بعض الصفحات والناشطين على شبكة التواصل الاجتماعي المساندين والداعمين له.

وبالنظر إلى ما آل إليه الأمر من منعرج خطير تمثل في اتخاذ رئيس الجمهورية قرار إيقاف أحد قضاة التحقيق الأول بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب عن العمل وغلق مكتبه بعد تغيير أقفاله وإحالته على المجلس الموقت للقضاء العدلي تمهيدا لإعفائه على خلفية أحد الملفات القضائية التي تعهد بها في الأسابيع الأخيرة في خضم حملة الإيقافات وباشرها دون إصدار بطاقة إيداع في حق المظنون فيه، بغاية معاقبة القاضي المعني وإشاعة الخوف والرعب في أوساط غيره من القضاة وحملهم جميعا على الانصياع الكامل إلى أوامر وتعليمات السلطة التنفيذية المباشرة فيما يعرض عليهم من قضايا.

وإذ يجدد تأكيده على الدور الكبير والمحوري الموكول للقضاء بمختلف أصنافه وأجهزته في مكافحة جميع مظاهر الفساد وكل أنواع الجرائم مهما كانت طبيعتها ومصدرها ومهما كانت صفة مرتكبها في نطاق التطبيق السليم للإجراءات والاحترام الكامل لمبادئ المحاكمة العادلة

فإنه:

جمعية القضاة التونسيين – قصر العدالة – باب بنات تونس Association des Magistrats tunisiens Palais de Justice -- Bab Benat Tunis
هاتف / فاكس : 71.567.407 + البريد الإلكتروني: Tel/ Fax +71.567.407 E-mail ass.magistratstunisiens@gmail.com

أولًا: ينبه إلى الخطورة الكبيرة التي تكتسيها تصريحات وخطابات رئيس الجمهورية تجاه القضاة بخصوص القضايا المعروضة عليهم لما تمثله من تدخل مباشر وصريح في سير الأبحاث وفي الإجراءات المتبعة فيها ومن انتهاك واضح وصارخ لمبدأ التفريق بين السلط ومعايير المحاكمة العادلة واستقلال السلطة القضائية عماد دولة القانون.

ثانيًا: يدعو السيد رئيس الجمهورية والسلطة التنفيذية بكامل مكوناتها إلى احترام استقلال السلطة القضائية واحترام اختصاصاتها وصلاحياتها الدستورية والقانونية والكف عن التدخل في أعمال السادة القضاة وفيما تعهدوا به من ملفات بأي وجه من الوجوه والامتناع عن كل خطابات التهديد والوعيد تجاههم لما يمثله ذلك من ضغط سياسي عليهم يتنافى كليا وطبيعة عملهم الذي يستند بالأساس على التطبيق السليم للقانون والإجراءات وحماية الحقوق والحريات ومبادئ وضمانات المحاكمة العادلة في كنف الحياد التام لا على تعليمات السلطة التنفيذية ورغباتها.

ثالثًا: يطالب وزارة العدل والسلطة التنفيذية بالكف عن جميع الإجراءات الانتقامية ضد القضاة وعن استعمال جهاز التفقدية العامة بغاية هرسلتهم والتنكيل بهم على خلفية قراراتهم واجتهاداتهم القضائية المتخذة بكامل الاستقلالية.

رابعًا: يجدد الدعوة إلى كل القضاة وخاصة منهم قضاة السلسلة الجزائية رغم هذه الظروف غير المسبوقة إلى التمسك باستقلالهم وحيادهم في أدائهم لرسالة القضاء بكامل النزاهة والتحلي بالشجاعة والجرأة وبالتطبيق السليم للقانون على الجميع وعدم الالتفات لما قد يبلغهم من تهديدات أو ضغوطات أو تعليمات مباشرة أو غير مباشرة مهما كان مصدرها تفعيلا لمبادئ المحاكمة العادلة وإعلاء لقيم دولة القانون وحماية لحقوق المواطنين والمتقاضين وحرياتهم.

خامسًا: يستغرب سياسة الصمت المطبق واللامبالاة التي ينتهجها المجلس الأعلى المؤقت للقضاء تجاه الوضع الخطير والمزري الذي آلت إليه السلطة القضائية بتجريدها من كامل مقومات استقلالها منذ إعفاء القضاة بصفة منفردة من السلطة التنفيذية خارج مبادئ وإجراءات وضمانات المساءلة العادلة والنزيهة، ورفض تطبيق الأحكام الباتة للمحكمة الإدارية والامتناع عن إعادة القضاة المشمولين بها، والتوجه نحو افتعال التتبعات الجزائية الواهية وغير

جمعية القضاة التونسيين – قصر العدالة – باب بنات تونس Association des Magistrats tunisiens Palais de Justice -- Bab Benat Tunis
هاتف / فاكس : 71.567.407 + البريد الإلكتروني: Tel/ Fax +71.567.407 E-mail ass.magistratstunisiens@gmail.com

الجدية تجاه العديد منهم، ورفض إصدار الحركة القضائية السنوية للقضاة العدليين في سابقة تاريخية وحرمانهم من حقهم الشرعي في النقلة والترقية والإبقاء على الشغورات في المناصب القضائية الهامة بالرغم من تداعيات ذلك على حقوق المتقاضين وحسن سير القضاء ومرفق العدالة بغاية التحكم في إدارة المحاكم وجهاز النيابة العمومية من قبل وزارة العدل، وتواصل ذلك الصمت رغم حملات استهداف القضاة وتهديدهم وتخويفهم والتشهير بهم ومحاولات توظيفهم من قبل السلطة السياسية.

سادسًا: يطالب المجلس الأعلى المؤقت للقضاء بالخروج عن صمته الطويل والانفتاح على محيطه ولعب دوره في الحفاظ على استقلال القضاء طبق نص اليمين التي أداها أعضاؤه وحماية القضاة من كل التهديدات والتعديات التي تطالهم والتصدي لكل الإجراءات التعسفية التي تستهدفهم وتمس من استقلالهم واستقلال قراراتهم ويدعوه إلى إنارة الرأي العام حول الصعوبات التي تعترضه في أدائه لأعماله ومضمون ما يعقده رئيسه من لقاءات بباقي الجهات الرسمية وإلى إطلاع القضاة والرأي العام الوطني على فحوى خطواته لاستعادة الثقة العامة في القضاء وضمان حق التونسيات والتونسيين في سلطة قضائية مستقلة نزيهة ومحايدة.

سابعًا: يدعو جميع المنظمات الوطنية والدولية وكل مكونات المجتمع إلى الوقوف إلى جانب القضاء المستقل وحماية القضاة المستقلين، الذين يعملون تحت وطأة سيف الإعفاء، من كل ما يتعرضون له من ضغوطات وترهيب وما يلحقهم من إجراءات تعسفية تستهدفهم بغاية إشاعة الخوف في صفوفهم والتأثير على قراراتهم وتطويعهم بقصد دفعهم إلى تطبيق التعليمات بما يؤول إلى تقويض سلطة قرارهم المستقل في التطبيق السليم للقانون وحماية الحقوق والحريات من أي انتهاك أيا كان مصدره.

عن المكتب التنفيذي
رئيس الجمعية
أنس الحمادي

Association des Magistrats tunisiens Palais de Justice -- Bab Benat Tunis جمعية القضاة التونسيين – قصر العدالة – باب بنات تونس
Tel/ Fax +71.567.407 E-mail ass.magistratstunisiens@gmail.com هاتف / فاكس : 71.567.407 + البريد الإلكتروني:

جهة الإصدار: جمعية القضاة التونسيين.

المصدر: جمعية القضاة التونسيين، فيسبوك، 2023/3/4، شوهد في 2023/4/30، في: https://tinyurl.com/5c9h4484

الوثيقة (2)

حركة النهضة التونسية تدعو للنأي بالجيش عن الخلافات والتجاذبات السياسية

بلاغ

تؤكد حركة النهضة أن مواقف الحزب الرسمية يعبّر عنها فقط رئيس الحزب وناطقه الرسمي، وأنّ ما صدر من تدوينات تجاه المؤسسة العسكرية نُسب لأحد قياديّي الحركة لا يمثّلها.

وتذكّر الحركة بمواقفها الثابتة في احترام المؤسسة العسكرية وتثمينها لدورها في حماية الثورة ومسارها الانتخابي وفي الحرب على الإرهاب.

كما تهيب حركة النهضة بكل القوى الوطنية ورموز الدولة ومؤسساتها الحفاظ على حيادية القوات الحاملة للسلاح والنأي بها عن الخلافات والتجاذبات السياسية.

رئيس حركة النهضة

الأستاذ راشد الغنوشي

جهة الإصدار: حركة النهضة التونسية.

المصدر: حركة النهضة التونسية، فيسبوك، 2023/4/13، شوهد في 2023/4/30، في: https://tinyurl.com/muayhrt5

الوثيقة (3)

بيان صادر عن مجموعة من السياسيين والمثقفين السوريين عن مساعي استعادة النظام إلى "الحاضنة العربية"

بيان حول مساعي استعادة النظام إلى "الحاضنة العربية"

مع دخول المسألة السورية عامها الثالث عشر، تتزايد مخاطر تفكك سورية وضياع هويتها باستمرار وجود أكثر من نصف الشعب السوري مشردًا بين لاجئ ونازح، ودون أفق واضح لحل سياسي عادل، سببه الرئيس تعنت النظام ورفضه التعاطي مع مقتضياته. إن بقاء الجرح السوري نازفًا، وارتهان الوضع السوري لأجندات قوى خارجية، ومصادرة إرادة الشعب السوري في التغيير الديموقراطي، لا يمكن أن تؤدي إلا إلى استمرار المعاناة السورية، وزعزعة الاستقرار الإقليمي والدولي، وتغذية التطرف المحلي والإقليمي.

وبالرغم من التغيرات العميقة التي جرت وتجري في الإقليم والعالم، وحاجة العديد من دول المنطقة للتكيف معها، لم يطرأ أي تغيير على الظروف والأسباب التي دعت إلى عزل النظام وتعليق عضويته في جامعة الدول العربية. كما أن التضحيات التي قدمها السوريون من أجل انتزاع حريتهم وكرامتهم لا يمكن، ولا يجوز، أن تذهب سدى. لا يجوز أن يستعيد نظامٌ أعلن الحرب على شعبه وقصفه بالبراميل المتفجرة والسلاح الكيماوي الشرعية التي فقدها بأفعاله. ولا يوجد أي سبب يدعو للاعتقاد بأن النظام قادر على الوفاء بأي التزامات أو تعهدات لقاء إعادته إلى الصف العربي. فهو لا يملك الرغبة ولا الإمكانية للحد من سلطة المليشيات الطائفية التي تتلقى أوامرها من وراء الحدود، ولا لاحتواء الفساد الذي تغرق فيه جميع مؤسساته ودوائره. ولن يصل من المساعدات المالية التي يسعى للحصول عليها حتى النذر اليسير لتحسين أوضاع السوريين المعيشية، ولا من تلك المتصلة بإعادة الإعمار.

إن النظام الذي لم يقدم شيئًا طوال سنوات من التفاوض الصوري سوف يستمر في التهرب من القيام بأية إصلاحات جوهرية على مؤسساته الأمنية والعسكرية، وفي تجنب إحداث أي تغيير في بنيته القائمة منذ 60 عامًا، ولم يتعامل بجدية مع عملية سياسية تسفر عن حل شامل وعادل للمسألة السورية، ورفض إجراء انتخابات حرة ونزيهة بإشراف عربي وأممي. ويسري الأمر نفسه على التعامل مع ملف المعتقلين والمختفين قسريًا.

لا يمكن لنظام طرد عن سابق تصميم ملايين المهجرين السوريين أن يقنعهم بطي صفحة الماضي ولا أن يسعى إلى توفير بيئة آمنة لعودتهم. ولا يستطيع هذا النظام حتى الحد من إنتاج المخدرات (خاصة الكبتاغون) بعد أن تحولت سوريا الى (narco-state) ولا في السيطرة على أمراء الحرب الذين تحولوا إلى زعماء مافيات. ومهما سعت الدول العربية إلى إغرائه لم يعد يملك، بعد ما أصابه من فساد وترهل وإنهاك، وسائل ضبط حدوده مع دول الجوار. كما لا يمكنه التغلب على العقوبات الغربية المفروضة عليه.

لن يكون لعودة النظام إلى الجامعة العربية أي آثار ايجابية لا على أمن الدول العربية ولا على أحوال السوريين ومصيرهم، ولكنه سيفسره النظام كانتصار له، فالعرب، كما يرى، هم الذين عادوا إليه دون أن يتغير، ولم يعد هو إليهم. وهو ما يدفع به إلى المزيد من الغطرسة والاعتقاد أن القوة وحدها هي التي تنفع.

على مدى سنوات وعلى الرغم من الأثمان التي دفعها هذا الشعب، بكافة فئاته، بسبب جرائم النظام، وتشظي الفصائل المسلحة، والفكر المتطرف، تمكن الشعب السوري من الصمود والاستمرار بسبب عدالة قضيته

واستعداده لتقديم التضحيات مهما عظمت حتى أصبح مثلًا ملهمًا في الصمود. وقد أسهم في ذلك الدعم الكبير الذي وفرته وما زالت توفره الدول العربية الشقيقة.

إن أي مدخل لمعالجة القضية السورية يجب أن يكون مرتبطًا بالحل السياسي المستند إلى القرارات الدولية خاصة القرار ٢٢٥٤ والذي بدونه لا يمكن تحقيق الاستقرار في سورية، واستعادة سيادتها على كامل أراضيها، وإخراج القوات والمليشيات الأجنبية المقيمة فيها، وإطلاق عملية إعادة الاعمار وعودة اللاجئين إلى أماكن سكناهم الأصلية، ونبذ العنف، والقضاء على التطرف والإرهاب، ورفض الطائفية بكافة أشكالها، بحيث تكون المواطنة وحدها هي التي تنظم علاقة الإنسان بالدولة. وفي جميع الأحوال، من أجل استقرار سورية والمنطقة لا يجوز أن يكون التطبيع مجانيًا مع النظام الذي ألحق بالغ الضرر بأمن شعبه وأمن الدول العربية.

الموقعون :

برهان غليون	معاذ الخطيب	رياض حجاب
أسعد مصطفى	جمال سليمان	ناصر سابا
فرج المقت	محمد الحاج علي	محمد وجيه جمعة
آمنة خولاني	هند قبوات	ميرنا برق
زكي لبابيدي	محمد علي إبراهيم باشا	مروان قبلان

حسن عبد العظيم

محمود الحمزة	وائل العجي	وائل السواح
عصام الريس	جهاد عبده	عبد الحكيم قطيفان
سمير سعيفان	جمال فارصلي	ياسر العبتي
رائد صالح	عبد الناصر العايد	محمد يحيى مكتبي
يحيى العريضي	محمد أنور مجني	معتصم السيوفي
مهند أبو زيد	وليد النبواني	عبد الآله فهد
محمد رستم	عبد العزيز الشلال	نينوس ايشو
حسام الدين الحافظ	نور الجندلي	ياسر الحسين
محمد الجوجة	غيثاء الأسعد	وسيم حسان
غانم الخليل	جوانا عبد القادر	أحمد الأحمد
حسن شوبك	مهند أبو زيد	نجاح ملك
أحمد أبو صالح	تمام البارودي	بهنان يامين
سهير أتاسي	كمال أبو الحسن	هيام الشيروط
وضحة سليمان العثمان	فرح يوسف	

ترسل التوقيعات على رقم الواتساب 0033661546279
وعلى الايميل mai.pasha73@gmail.com

جهة الإصدار: سياسيون ومثقفون سوريون.

المصدر: العربي الجديد، 2023/4/21، شوهد في 2023/4/30، في: https://tinyurl.com/52wjmf7c

الوثيقة (4)

البيان التأسيسي للجبهة المدنية في السودان لإيقاف الحرب واستعادة الديمقراطية

الجبهة المدنية لإيقاف الحرب واستعادة الديمقراطية

البيان التأسيسي التنسيقي

27 أبريل 2023م

نحن القوى والأطراف الموقعة أدناه، من:

لجان المقاومة

تنظيمات المجتمع المدني

الأحزاب السياسية

حركات الكفاح المسلح

النقابات المنتخبة

الأجسام المطلبية والمهنية

اللجان التمهيدية والتسييرية للنقابات

الشخصيات العامة، والأكاديمية والثقافية والإعلامية، والرموز الدينية والأهلية

عاملون من أجل أمن وسلامة وطمأنينة شعب السودان والحفاظ على وحدته وسيادته واستقراره؛ ومدركون أن الهدف الخفي والنهائي للحرب الجارية هو عسكرة الحياة في بلادنا، والقضاء على جذور وبذور الحياة المدنية والحكم المدني الديمقراطي، الذي انتصرت له ثورة ديسمبر بسلميتها، وفي دكها لحصون استبداد وتسلط المؤتمر الوطني.

وبناءً على الواقع الجديد الذي أنتجته حرب الخامس عشر من أبريل وتداعياتها، فقد توافقنا على الإعلان والعمل من خلال الجبهة المدنية لإيقاف الحرب واستعادة الديمقراطية من أجل تحقيق الأهداف التالية:

أولًا: العمل على إيقاف الحرب فورًا، وإسكات صوت البنادق، والسعي لتوفير الاحتياجات الإنسانية والصحية والخدمية والبيئية العاجلة للمواطنين والمناطق المتأثرة.

ثانيًا: العمل على استعادة مسار الانتقال المدني الديمقراطي الشامل.

ثالثًا: الخروج الكامل للمؤسسة العسكرية من الحياة السياسية والاقتصادية.

رابعًا: الإصلاح الأمني والعسكري، وبما يقود لجيش مهني موحد، عبر خطوات سلمية وتحت مظلة مشروع انتقالي مدني وطني ديمقراطي

خامسًا: التصدي لمخططات النظام البائد لاستعادة سلطته بالثأر من ثورة ديسمبر المنتصرة التي أسقطته، ومحاولاته الحالية في عسكرة الحياة ضد مدنيتها، تحت راية الحرب ومحاولات الانقلاب الإسلاموي الأرعن.

سادسًا: مواجهة خطابات الانحياز والاصطفاف على أسس إثنية، قبلية، مناطقية أو دينية، ومقاومة الحملات الدعائية والإرهابية، وخطابات الكراهية بتعزيز قيم المواطنة المتساوية والتعايش السلمي.

سابعًا: رفض كافة أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الوطنية، ماعدا المساعي الدولية العاملة من أجل إيقاف الحرب وتوفير الغوث الإنساني وإحلال السلام العادل الشامل.

ثامنًا: لتحقيق الأهداف أعلاه، سنقوم في الجبهة المدنية لإيقاف الحرب واستعادة الديمقراطية، بتوظيف كافة إمكاناتنا وخبراتنا من الوسائل السلمية المتاحة والمجربة خلال تجاربنا النضالية الممتدة ضد كل أشكال الطغيان والشمولية.

تاسعًا: نعلن عن توافقنا على العمل المشترك عبر تنسيق يضم ممثلين عن الأطراف الموقعة، ويتفق على تطوير آليات تنسيق فعالة، تُراعي عدم الترهل وتُساعد في سرعة اتخاذ القرار وتنفيذه على امتداد السودان، مبتدرًا عمله في المجالات الإنسانية والإعلامية، ومخاطبة الرأي العام المحلي والدولي، والعمل على توسيع مشاركة المزيد من القوى والمكونات الوطنية، ماعدا الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني المحلول وواجهاتهما، وتعبيد المسارات من أجل وحدة كافة قوى الثورة.

نؤكد ختامًا بأننا جميعًا سنقف سويًا في الجبهة المدنية لإيقاف الحرب واستعادة الديمقراطية، منفتحين لمشاركة الجميع من القوى الديمقراطية، سدًا منيعًا، ضد محاولات وأد ثورة ديسمبر الظافرة المنتصرة، وضد الحرب، وضد عسكرة الحياة المدنية، والعمل على استعادة الانتقال المدني وتأسيس الحكم المدني الديمقراطي وتحقيق شعارات ثورة ديسمبر المجيدة في الحرية والسلام والعدالة في الدولة المدنية الديمقراطية.

سينتصر شعبنا على الطغاة في خاتمة المطاف

الجبهة المدنية لإيقاف الحرب واستعادة الديمقراطية

27/4/2023

الموقعون:

لجان المقاومة:

- تجمع لجان أحياء الحاج يوسف
- لجان مقاومة الدالي والمزموم - ولاية سنار
- لجان المقاومة أبو حجار
- لجان المقاومة - الدويم
- لجان مقاومة المنطقة الصناعية بحري
- تنسيقية لجان مقاومة شرق النيل جنوب
- تنسيقية لجان مقاومة النيل الأبيض
- تنسيقية لجان مقاومة أم درمان القديمة
- لجان أحياء بحري
- لجان مقاومة الهشابة - النيل الأبيض
- لجان مقاومة ود النيل - ولاية سنار

القوى والمكونات السياسية:

- قوى الحرية والتغيير
- حزب البعث العربي الاشتراكي الأصل
- حركة وجيش تحرير السودان/ بقيادة: عبدالواحد محمد أحمد نور
- الحزب الاتحادي الديمقراطي (المركز العام)
- تحالف قوى جبال النوبة المدنية
- تحالف القوى المدنية والسياسية لشرق السودان
- الحزب الليبرالي السوداني
- الحزب الجمهوري
- الجبهة الشعبية للتحرير والعدالة
- الحزب الوحدوي الناصري - المكتب القيادي
- أحزاب وتيارات مؤتمر البجا
- مؤتمر البجا المعارض

نقابات وأجسام مهنية:

- نقابة الصحفيين السودانيين
- نقابة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - فرعية الخرطوم
- الهيئة النقابية لأساتذة جامعة النيلين
- تجمع أساتذة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
- تجمع المهنيين السودانيين
- تجمع أساتذة جامعة الجزيرة
- تجمع وشبكة مهندسي جامعة الخرطوم
- تجمع مهندسي جامعة السودان
- تجمع العاملين بقطاع النفط
- مؤتمر خريجي جامعة الخرطوم
- تضامن نقابات السودان
- تجمع مهنيي وأساتذة جامعة الإمام المهدي
- التحالف الديمقراطي للمحامين

- تجمع الضباط الإداريين
- اللجنة التسييرية للاتحاد العام للضباط الإداريين
- تجمع المصرفيين السودانيين
- لجنة المعلمين السودانيين
- محامو الطوارئ
- التجمع الديمقراطي لأساتذة الجامعات والمعاهد العليا السودانية
- تنسيقية القطاعات والتجمعات الهندسية السودانية
- تجمع الحرفيين والعمال السودانيين
- اللجنة التسييرية للعاملين بديوان الضرائب
- التجمع الديمقراطي للعمال والحرفيين
- التجمع الديمقراطي للمختبرات الطبية
- اللجنة التمهيدية لمعلمي القطاع الخاص
- تجمع المعلمين الديمقراطيين
- تجمع المهندسين الديمقراطيين
- تجمع المحامين الديمقراطيين
- لجنة تسيير الهيئة النقابية لعمال الأعمال الحرة الحرفية - ولاية الخرطوم
- التجمع الثوري لأساتذة جامعة كردفان.

أجسام مدنية ومطلبية:

- آلية وحدة قوى الثورة
- تحالف الردة مستحيلة
- تحالف الحركة الطلابية
- جبهة كفاح الطلبة
- تحالف وحدة قوى الثورة النيل الأبيض
- منظمة أسر شهداء ثورة ديسمبر ٢٠١٨
- المجموعة المدنية
- المعمل المدني
- اتحاد الكتاب السودانيين
- مبادرون من أجل شرق السودان
- الكيان النوبي الجامع
- كونفدرالية منظمات المجتمع المدني
- مبادرة شباب بحري
- الهيئة العليا للتصوف
- منتدى البيت السوداني
- اتحاد الشباب الليبرالي
- منظمة ٦ أبريل للدراسات الاستراتيجية
- مركز الشرق الثقافي
- المجموعة السودانية لحقوق الإنسان (حقوق)
- حركة قرفنا
- الحركة التقدمية السودانية

تنظيمات نسوية:

- المجموعات النسوية السياسية والمدنية (منسم)
- الحارسات
- كتلة كنداكات أم درمان
- كتلة كنداكات شرق النيل
- كتلة كنداكات بحري
- كتلة كنداكات الخرطوم
- تجمع كنداكات الشمال
- اتحاد النساء الديمقراطي
- منبر نساء الحرية والتغيير
- سودانيات ضد الحرب
- مركز محاميات للتغيير
- حملة نساء ضد الحرب
- التحالف النسوي

الأفراد والشخصيات:

1. الروائي والحقوقي محمد بدوي
2. بروفيسور أحمد الصافي
3. الإعلامي محمد عتيق
4. الدكتور بكري الجاك
5. الدكتورة عفاف مصطفي
6. الدكتورة سناء ذكي أبوسمرة
7. الأستاذ عبدالرحيم أبايزيد
8. دكتور هاشم مختار
9. الأستاذة سارة أحمد
10. الدكتور محمود تاج الدين
11. التشكيلي الطيب ضوالبيت
12. الأستاذ عبد الباقي مختار
13. الأستاذ وليد حامد محمد
14. الأستاذة عزة الرشيد
15. الفنان عادل مسلم
16. الفنان أبو بكر سيد أحمد
17. الفنان مصطفي السني
18. السفير عبد الإله بعشر
19. الدكتور التجاني أبو قصيصة
20. الدكتور الطاهر عثمان مضوي
21. الأستاذ قاسم محمد محمود
22. السفير عوض محمد الحسن
23. السفير إبراهيم عبد المنعم
24. السفير عادل حسين شرفي
25. المهندس عادل علي أحمد
26. الأستاذ مهدي داؤود الخليفه
27. الأستاذ الهادي نقد الله
28. المهندس قمر الدولة عبد القادر
29. المهندس محمد الحسن عبد الرحمن
30. البروفيسور عادل مجذوب حسيب
31. المهندس أحمد صلاح نوح
32. الدكتور عبد السلام سيد أحمد
33. الدكتور الباقر العفيف
34. السفيرة هالة بابكر النور
35. الكاتب والروائي حمور زيادة
36. السينمائي حجوج كوكا
37. الإعلامي رشيد سعيد يعقوب
38. الأستاذة هدى شفيق
39. الحقوقي معز حضرة
40. الدكتور إسماعيل وادي

41. الإعلامي عثمان فضل الله
42. الدكتور أديب يوسف
43. الأستاذة رحاب حامد
44. الإعلامي عبد الرحمن الأمين
45. الإعلامي شوقي عبد العظيم
46. الإعلامي مصطفي سري
47. الإعلامي فائز الشيخ السليك
48. الأستاذ محمد الشابك
49. الصحفي جعفر السبكي
50. البروفيسور عبد اللطيف طيفور
51. الأستاذ محمد أحمد مختار شيخو
52. الحقوقية غادة شوقي
53. الإعلامي السر السيد
54. الكاتب حسام هلالي
55. الأستاذ عبد الله ديدان
56. الأستاذة عائشة حمد
57. الأستاذ أحمد المختار خليفة
58. التشكيلي حسين خليل حلفاوي
59. الدكتورة رحاب خليفة
60. المحامي خليل تكراس
61. الفنان الخير المساح
62. الموسيقار عبدو حمد النيل
63. الفنان محمد عبد العزيز شبكة
64. الأستاذ عمر عشاري
65. الأستاذ عبادة كمال الدين
66. السفير نور الدين ساتي
67. الإعلامي محمد ناجي
68. كبير الأساقفة حزقيال كندو كومير - رئيس أساقفة الكنيسة الأسقفية السودانية
69. القس لوقا بولس كوكو
70. الأستاذة زهرة حيدر
71. الأستاذة رابحة إسماعيل
72. الأستاذة نعمة عوض الحاج
73. الأستاذة مواهب المجذوب
74. الأستاذة إيمان خليفة
75. الأستاذ أسامة النور عبد السيد
76. الأستاذ عز الدين هارون حريكة
77. الدكتور حاتم المهدي
78. الأستاذ فتح الرحمن البدوي
79. الدكتور وجدي كامل
80. الأستاذ عصام الدين الزين
81. الأستاذ عبد الماجد محمد آدم أزرق
82. الأستاذ محمد خليل حسب الله
83. الأستاذ الطاهر باشري علي
84. الأستاذ رأفت عباس
85. الأستاذ محمد جمال الشيخ مدني
86. الأستاذ مدني عباس مدني
87. الدكتور صلاح الأمين
88. الأستاذ أحمد مختار
89. الأستاذ عز الدين العمدة
90. الأستاذ رماح محمد أتيم سلامة
91. الأستاذ محمد الفياض منصور
92. الأستاذة داليا دقنة
93. الفنان المسرحي غدير ميرغني
94. الأستاذ الطيب بشير الطيب
95. الفنان عصام محمد نور
96. الحقوقي جمال علي التوم
97. الموسيقار مجاهد بشير
98. الأستاذ ناصف بشير
99. الدكتور صلاح الأمين
100. الأستاذ عبد المنعم عبد الوهاب
101. الموسيقي عبدو حمد النيل
102. الدكتورة ماجدة محمد أحمد
103. الإعلامية إسراء زين العابدين
104. الإعلامية سلافة أبو ضفيره
105. الأستاذ أحمد عز الدين
106. الأستاذ إسماعيل محمد علي
107. الأستاذ عبد الله آدم خاطر
108. الأستاذ فيصل حضرة
109. الأستاذة مهجة أشرف
110. الأستاذ موسى عبد القادر
111. الأستاذ محمد حمدان عبد الله
112. الأستاذ الطيب بشير
113. الصحفية عازه ايرا
114. الأستاذ حسن البشاري
115. الإعلامية آمال عوض
116. الأستاذ أحمد خضر
117. الأستاذ عوض التوم
118. الأستاذ عمار سليمان
119. الصحفي منصور أحمد عثمان
120. الإعلامي الجميل الفاضل
121. الأستاذ عبد الباقي جبارة
122. الأستاذ عمار قاسم حمودة
123. المهندس أحمد قاسم مخير
124. الأستاذ نضال عبد الوهاب
125. الأستاذ نعمان غزالي
126. الدكتور سليمان بلدو
127. الكاتب فتحي الضو
128. الأستاذ مدثر تيسير
129. الأستاذ محمد صالح
130. الدكتور مجدي إسحق

جهة الإصدار: قوى سياسية سودانية.

المصدر: صحيفة **الراكوبة**، 2023/4/28، شوهد في 2023/4/30، في: https://tinyurl.com/7v4z2paa